



علي الموسى ود. عباس المجرن ود. مشعل السمحان مع عريف الندوة

خلال ندوة نظمتها جمعية الخريجين تحت عنوان "رفع الدعم والحالة الاقتصادية للدولة"

اقتصاديون: اختلالات الميزانية تحتاج حلاً جذرية بعيداً عن جيوب المواطنين

السمحان: خفض الدعم عن البنزين أو الكهرباء ليس حلاً لازماً فمشكلة الكويت في الإيرادات وليس المصروفات

الحل يتمثل في الحزم الاقتصادية المترابطة والشفافة حتى يكون المواطن شريكاً في الإصلاحات

المجرن: السعر الحالي للنفط لم يعد يكفي لسداد رواتب الموظفين في القطاع العام

الدولة تواجه تحديات خطيرة تتمثل في الزيادة المتواصلة بعدد السكان المشكلة ليست في نقص الحلول وإنما في تفعيلها

التباطؤ والتأجيل والتعطيل سببها تعدد مراكز صنع القرار الاقتصادي وغياب التنسيق بينها

ضرورة رفع كفاءة الجهاز التشريعي وتحديد أولويات الإصلاح على أسس علمية وموضوعية



جانب من الندوة



عبد الله النيباري وأحمد الدين والزميل محمد البغلي



د. عباس المجرن



د. مشعل السمحان



علي الموسى

أكد عدد من الاقتصاديين أن معالجة اختلالات الميزانية تحتاج إلى حلول جذرية بعيداً عن جيوب المواطنين، مشيرين إلى أن المشكلة لا تكمن في نقص الحلول وإنما في تفعيلها، خاصة أن الأزمة بدأت تلوح في الأفق منذ عامين لكن الحكومة تأخرت وتباطأت في التحرك. جاء ذلك خلال ندوة نظمتها جمعية الخريجين تحت عنوان "رفع الدعم والحالة الاقتصادية للدولة"، بمشاركة رئيس مجلس إدارة البنك التجاري علي الموسى، وأستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.عباس المجرن، والباحث في اقتصاديات الطاقة د.مشعل السمحان، إضافة إلى حضور نخبة من الاقتصاديين والمهتمين.

وشدد المشاركون في الندوة على أن خفض الدعم عن البنزين أو الكهرباء ليس حلاً لازماً فمشكلة الكويت في الإيرادات وليس المصروفات، مشيرين إلى أن الحل يتمثل في الحزم الاقتصادية المترابطة والشفافة حتى يكون المواطن شريكاً في الإصلاحات. وأضافوا أن تباطؤ وتأجيل تعطيل الحلول يعود إلى تعدد مراكز صنع القرار الاقتصادي وغياب التنسيق بينهما، مطالبين بضرورة رفع كفاءة الجهاز التشريعي وتحديد أولويات الإصلاح على أسس علمية وموضوعية. بداية، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري علي الموسى إن ما هو مطرح حالياً من قرارات تمس الحياة الاجتماعية في الكويت، بناء على الدستور الذي يتحدث في المادة 20 عن أن العدالة عليه مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخروج عنه يخلق مشكلة كبيرة.

وأضاف أن الدولة حددت قيمة العجز بـ 12 مليار دينار، فلماذا لا تأخذها من الاحتياطي العام؟ وستكون الأمور بخير، والموافقون على خفض الدعم يتحدثون عن أفكار ومقترحات، لكن محصلتها تكون الأخذ من جيوب الناس. وسأل الموسى: «هل نسبنا أن لدينا اختلالات هيكلية في الاقتصاد والإدارة العامة للدولة؟»، مشيراً إلى أن نتيجة ذلك ظهرت مدرستان، إصلاحية ومحاسبية، أما الأولى فهي تتعلق بدراسات وتقارير قدمها صندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية متخصصة أخرى طالبت الكويت بضرورة عمل إصلاحات اقتصادية، غير أن الحكومة لم تفعل، لذلك حالياً لا يمكن الحل بالمسكنات، بل من خلال العلاج الجذري. واستغرب من لجوء الحكومة لمكتب محاسبي أجنبي

عدد موظفي الدولة خلال 15 سنة المقبلة. ولفت إلى أن المشكلة لا تكمن في نقص الحلول وإنما في تفعيلها، لافتاً إلى أن هذا يتطلب تصحيح آلية صنع القرار الاقتصادي في الدولة والتي تعاني من التباطؤ والتأجيل والتعطيل، وأن ذلك سيهدد تعدد مراكز صنع القرار الاقتصادي وغياب التنسيق بينه وبين وصول قراراتها إلى حد التناقض والتعارض في الكثير من الأحيان، وزيادة الجرعة الفنية في القرار الاقتصادي على حساب الجرعة السياسية، وتحقيق التوافق السياسي والمجتمعي على إستراتيجية تنمية واضحة وملزمة للجميع يتأب من يساهم في نجاحها وبحساب من يعرفها، ورفع كفاءة عملية التخطيط التي تعاني في الكويت من الضعف بسبب عدم استقرار أسعار النفط من جهة وضعف كفاءة الجهاز المكلف بعملية التخطيط، وضرورة رفع كفاءة الجهاز التشريعي وتحديد أولويات الإصلاح التشريعي على أسس علمية وموضوعية، ومعالجة ضعف مخرجات التعليم، ولديها أفضل نسبة مدرسين على التعليم أكثر من فنلندا الدولة تواجه تحديات خطيرة تتمثل في الزيادة المتواصلة في عدد السكان، وكذلك تزايد عدد الخريجين الداخلين إلى سوق العمل مما سيضاعف

في حين أنهم جهات محاسبية وليسوا معنيين بموضوع اختصاص وزارة التجارة. ورأى أن الحل يتمثل في الحزم الاقتصادية المترابطة والشفافة، حتى يكون المواطن شريكاً في الإصلاحات، وبدون أن تمس جيوب المواطنين لتعويض سوء قرارات اتخذت من قبل أشخاص في الحكومة. تحديات خطيرة: من جانبه، قال أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت د.عباس المجرن إن موضوع الدعم له علاقة بالإنفاق العام في الميزانية وهو من صميم اختصاصات المالية، وأن لجنة الدعم الحكومية التي تدرس الدعوم، والتي تعاقبت على إعداد دراستها تضم بالفعل 19 جهة حكومية وليست وزارة المالية فقط. وأشار إلى أن السعر الحالي للنفط لم يعد يكفي لسداد فائض رواتب الموظفين في القطاع العام، فالإيراد الشهري المتحقق من سعر 28 دولاراً لبرميل النفط لا يزيد على 630 مليون دينار، بينما تصل قيمة الرواتب إلى 850 مليون دينار شهرياً، مشيراً إلى أن الدولة تواجه تحديات خطيرة تتمثل في الزيادة المتواصلة في عدد السكان، وكذلك تزايد عدد الخريجين الداخلين إلى سوق العمل مما سيضاعف

وهناك من يتحدث أن الحال هذه ستستمر إلى العام 2018، وبالتالي ميزانيات الدولة ستبقى مهددة طوال تلك السنوات، واصفاً الحال حالياً كمن يرقص على الحبل. ورأى السمحان أن الحلول كانت ستكون أسهل لو تمت من بداية العام 2015، وحل المشكلة لا يتم بخفض الإنتاج بهدف رفع الأسعار، لأن الأمور تعقدت أكثر، لافتاً إلى أن الكويت لا تتحكم بأسعار النفط ولا تستطيع تصدير النفط 4 أو 5 ملايين برميل يوميا لأن الكميات تحددها منظمة أوبك، كما أنها لا تتحكم بأسعار صرف الدولار، لذلك المصداق بوجه الأزمة غير موجودة، في حين كان لدى الكويت مصداق في الستينيات لمواجهة أي تغيرات. وتعليقاً على موضوع خفض الدعم أوضح السمحان أنه لا يجوز أن نتحدث عن بنود الصرف والدعم ونسبان بنود الإيرادات، لأن مشكلة الكويت في الإيرادات وليس في المصروفات، وخفض الدعم عن البنزين أو الكهرباء ليس حلاً، ولو تم فهو قرار خاطئ، والحل بوجوب خلق مجالات لتحقيق إيرادات، مضيفاً أن الحكومة لا تدفع من خزينتها مباشرة، لأنها تتبع البنزين بـ 65 فلساً، وهي تتحدث عن الفرص البديلة، مشيراً إلى أن وزير المالية ووكيل الوزارة يتحدثون عن خفض الدعم

للمواطنين، لكنها تمنعهم من أن يعملوا، ليخلص إلى القول «لدينا القنوت الصحيحة لكن نتقصنا الإرادة». نخمة الأسواق من جهته، قال الباحث في اقتصاديات الطاقة د.مشعل السمحان: إن تراجع الأسعار بدأ منذ نحو سنتين من 100 دولار للبرميل وصولاً إلى 25 أو 26 دولاراً منذ فترة قصيرة، لكن المخاوف أو المشكلة بدأت منذ العام 2006، بأن أسواق الطاقة تتبدل، ومن كان يستشرق أو يحلل للمستقبل كان يمكن أن يشير إلى ما نحن فيه الآن، لكن الأزمة المالية العالمية هي التي عطلت حدوث الانخفاض في أسعار الطاقة، بالإضافة إلى أن الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والشمسية أخذت حصتها بديلاً عن الغاز الذي كان يستخدم لتوليد الطاقة. وأضاف أنه في العام 2014 بدأت تظهر نخمة في الأسواق، وأخيراً ظهر وجود نحو 2,4 مليون برميل فائض في الأسواق، في حين أنه في العام 2006 كان الفائض بضع مئات من الآلاف فقط، وهذه النخمة لم تكن السبب الوحيد في انخفاض الأسعار، ولا تريد القول إن أميركا أزدت ذلك، لكن هناك إرادة سياسية ركبت عربة فائض المعروض ونمو الأسواق الآسيوية، «وبتنا اليوم نعيش توافقاً بين الضغط السياسي والاقتصادي على الأسواق».

«ارنست ويونغ» لمساعدتها بوضع خطة للإصلاح، لكن هذا المختب لا يعرف شيئاً عن العدالة الاجتماعية، لذلك جاءت توصياتها كلها إصلاحية، مستنكرة عدم دراسة ما تسمى المظاهر التضخمية، في حال رفع سعر مادة معينة وأثرها على أسعار المواد، مضيفاً «نحن من حيث لا ندري نهدد الأمن الاجتماعي، حين رفعت الدولة أسعار الديزل والكبروسين شاهديناً أثرها»، لافتاً إلى أن الكويتيين في معهد الأبحاث قادرون على دراسة الوضع ورسم الحلول.

«ارنست ويونغ» لمساعدتها بوضع خطة للإصلاح، لكن هذا المختب لا يعرف شيئاً عن العدالة الاجتماعية، لذلك جاءت توصياتها كلها إصلاحية، مستنكرة عدم دراسة ما تسمى المظاهر التضخمية، في حال رفع سعر مادة معينة وأثرها على أسعار المواد، مضيفاً «نحن من حيث لا ندري نهدد الأمن الاجتماعي، حين رفعت الدولة أسعار الديزل والكبروسين شاهديناً أثرها»، لافتاً إلى أن الكويتيين في معهد الأبحاث قادرون على دراسة الوضع ورسم الحلول.

«ارنست ويونغ» لمساعدتها بوضع خطة للإصلاح، لكن هذا المختب لا يعرف شيئاً عن العدالة الاجتماعية، لذلك جاءت توصياتها كلها إصلاحية، مستنكرة عدم دراسة ما تسمى المظاهر التضخمية، في حال رفع سعر مادة معينة وأثرها على أسعار المواد، مضيفاً «نحن من حيث لا ندري نهدد الأمن الاجتماعي، حين رفعت الدولة أسعار الديزل والكبروسين شاهديناً أثرها»، لافتاً إلى أن الكويتيين في معهد الأبحاث قادرون على دراسة الوضع ورسم الحلول.

«ارنست ويونغ» لمساعدتها بوضع خطة للإصلاح، لكن هذا المختب لا يعرف شيئاً عن العدالة الاجتماعية، لذلك جاءت توصياتها كلها إصلاحية، مستنكرة عدم دراسة ما تسمى المظاهر التضخمية، في حال رفع سعر مادة معينة وأثرها على أسعار المواد، مضيفاً «نحن من حيث لا ندري نهدد الأمن الاجتماعي، حين رفعت الدولة أسعار الديزل والكبروسين شاهديناً أثرها»، لافتاً إلى أن الكويتيين في معهد الأبحاث قادرون على دراسة الوضع ورسم الحلول.

«ارنست ويونغ» لمساعدتها بوضع خطة للإصلاح، لكن هذا المختب لا يعرف شيئاً عن العدالة الاجتماعية، لذلك جاءت توصياتها كلها إصلاحية، مستنكرة عدم دراسة ما تسمى المظاهر التضخمية، في حال رفع سعر مادة معينة وأثرها على أسعار المواد، مضيفاً «نحن من حيث لا ندري نهدد الأمن الاجتماعي، حين رفعت الدولة أسعار الديزل والكبروسين شاهديناً أثرها»، لافتاً إلى أن الكويتيين في معهد الأبحاث قادرون على دراسة الوضع ورسم الحلول.



جانب من الحضور في الندوة



عالم التميمي مع عدد من الحضور